نقصُ مستلزمَات الإنتاج وزيادة التعريفة الجمركية = مشكلة قومية !

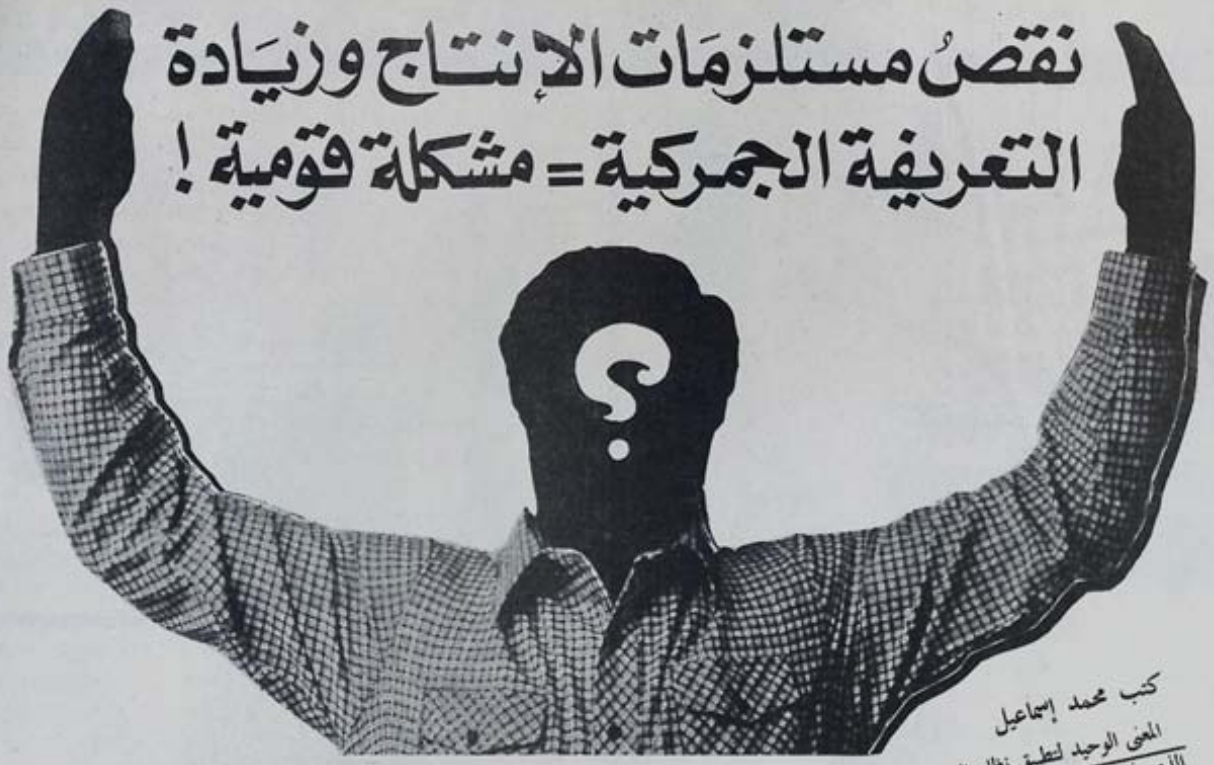

كتب محمد إسماعيل

المعنى الوحيد لتطبيق نظام التعريفة الجمركية الجديدة فى نفس الوقت الذى تحاول فيه تثبيت الأسعار .. هو نفس المعنى .. لتقريب قطعة ثلج من « قنبلة » شديدة الانفجار ، ثم البحث بعد ذلك عن أفضل الوسائل لإبطال مفعولها ! .. وليس هناك شك فى أن إصرار المسئولين على تحصيل كل « مليم » من التعريفة الجديدة . سيجعل الأسعار ترتفع بصورة لم يسبق لها مثيل .. ويبدو أن الحل الوحيد فى هذه الحالة . هو أن يتوقف معظم مصانع القطاع الخاص .. ويخنق إنتاجها .. وتخنق معه الأسعار .. ومشكلة ارتفاع الأسعار ! !

د . عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للتخطيط والمالية والاقتصاد

وليس هذا الكلام من قبيل المبالغة . فالصحيح فعلا أن معظم مصانع القطاع الخاص التى اضطلعت بمسئولية النهوض بالصناعة المحلية وتطويرها ، ومنافسة الصناعة العالمية قد أصبحت مهددة بشبح التوقف .

لماذا ؟ ! .. من الغريب أن هذا السؤال الذى يتركز فى كلمة واحدة .. نتركز إجابته أيضا فى مصيبة واحدة .. أما هذه المصيبة فهى الشلل الذى يمكن أن يصيب قطاع الصناعة المحلية .. والنتيجة المباشرة لرفع بنود التعريفة الجمركية هى ارتفاع الأسعار .. فى الوقت الذى يطالب فيه الرئيس السادات كل الجهات الحكومية بالعمل على تثبيت الأسعار .. واعتبار هذا الهدف .. هدفا قوميا بالدرجة الأولى .. ولكن ما الذى يفعله أى منتج أمام هذه البنود الجمركية الجديدة ؟ ! .. إنه إما أن يضطر لرفع السعر . وإما أن يتوقف عن الإنتاج .. وكلا الأمرين سوء ! .. وهكذا يعود القطاع الخاص إلى مواجهة المتاعب التى كان يعانى منها من قبل .

والتى تسببت فى إصابتنا بكل أمراض التخلف الصناعى .. وهكذا أيضا تعود ريمة إلى كل عاداتها السيئة القديمة ! .. والحقيقة أن قطاع الحلوى الحافة كان من أهم القطاعات التى اهتم بها وبتطويرها القطاع الخاص ..

فقطعة الحلوى هى أهم غذاء مضمون للطفل .. فهى تعطيه الطاقة التى يحتاج إليها .. ثم إنها تمثل بالنسبة له متعة لا يمكن الاستغناء عنها .. والحقيقة أن القطاع الخاص قد تنبه إلى أهمية هذه الصناعة .. وفعلا قامت بعض المصانع المحلية الصغيرة بتطوير إنتاجها ، مستفيدة بسياسة الانفتاح .. وكان الهدف هو إنتاج قطعة حلوى نظيفة ورخيصة ، تصل إلى يد كل طفل مصرى .. إن هذه العبارة تصلح لأن تكون شعارا عاما ، يجدر بأى مسئول فى أى مكان أن يعمل من أجله .. فالاهتمام بقطعة الحلوى الجيدة والنظيفة أفضل ألف مرة من الاهتمام باستيراد الأدوية والأمصال ! .. ثم إن الاهتمام بالطفل هو اهتمام بمصر كلها .. وبمستقبلها .. إن أكبر دليل على هذا هو قيام سيدة مصر الأولى بالاهتمام بالطفل المصرى فى كل مناسبة ورعايته . وتقديم العون له . ثم إن الدولة تتبنى نفس القضية .. فهى تهتم بمصانع الحلوى التابعة للقطاع العام .. طبعا من أجل الطفل .. فتوفر لهذه المصانع الإمكانيات اللازمة .. والمواد المطلوبة وتيسر لها سبل استيرادها من الخارج .. ورغم ذلك فإن القطاع الخاص استطاع أن يثبت أيضا جدارته فى هذا المجال الحيوى . وخلال هذه الفترة القصيرة .. رغم أنه لا تتوافر له الإمكانيات مثلما تتوافر للقطاع العام . ورغم أنه يستورد المواد اللازمة له بالعملة الصعبة وبأسعار السوق بعكس القطاع العام .. إن هذا النجاح نستطيع أن نلمسه إذا ما قارنا الإنتاج المحلى لبعض المصانع المتطورة بالإنتاج المستورد . فأسعار المنتج المحلى أفضل .. وجودته أيضا .. كل هذا بالرغم من أن الكثير من الحلوى المستوردة والمعروضة فى السوق أكثرها تم تهريبه .. وترتب على ذلك منافسة المنتج المستورد للمنتج الوطنى منافسة غير شريفة .. ورغم هذا فقد استطاعت هذه المنتجات المصرية أن تواجه هذا التنافس غير الشريف ! ! .

وبعد كل هذا تصدر التعريفة الجمركية لتضيف إلى القطاع الخاص أعباء جديدة خاصة فى صناعة الحلوى .. فى الوقت الذى لم تزد فيه الرسوم الجمركية لمعظم لعب الأطفال على ٥٪ .. فهل تهتم بتسلية الطفل أكثر من صحته ! .. كأنه لا يكفى القطاع الخاص كل متاعبه العادية المتمثلة فى مشاكل التصنيع وتوفير الخامات وارتفاع الأسعار العالمية لمستلزمات الإنتاج وغيرها . فأضيفت إليه مشكلة جديدة اسمها التعريفة الجمركية .. إن هذه المتاعب بالإضافة إلى مشكلة التعريفة الجمركية تجعلنا نستعير المثل الذى يقول .. موت .. وخراب ديار ! !

تمام يا فندم ! !

منذ شهر تقريبا ظهرت التعريفة الجمركية الجديدة وأية قراءة لبنودها يمكن أن تصيبنا

جميعا بالدهشة . . فالمفروض أن التعريفة الجديدة تحمي قبل كل شيء الصناعة المحلية . . إن أية مواد يتم استيرادها من الخارج ، وتعتبر من قبيل الترف ، من الخارج جدا بل من المفروض أن ترتفع قيمة جمارکها . . أما مستلزمات الإنتاج فمن المفروض أن تنخفض جمارکها ، تشجيعا للصناعة المحلية على التطور والنهوض . . إننا يجب أن نشجع أي مصري يستثمر أمواله في قطاع الصناعة . . خاصة إذا وجه أرباحه إلى تنمية هذه الصناعة وتطويرها . . ولكن يبدو أن الآية قد انقلبت ! !

خذ مثلا مواد التغليف والتعريفة الجمركية الجديدة عليها . . إن نجاح صناعة الحلوى الجافة في مصر . . وأية صناعة . . يعتمد بالدرجة الأولى على هذه المواد التي تحفظ المنتج من التلف . . ومن التلوث . . ثم إنها تجعل المنتج قابلا للتصدير . . وعندما حرص الكثير من المصانع على تطوير إنتاجه قام باستيراد ماكينات وآلات التغليف تعمل بأحدث الجنيهات . . وفي بادىء الأمر اتجهت هذه المصانع إلى السوق المحلي اللازم لعمليات التغليف . . لكن ثبت أنه لا الإنتاج المحلي قادر على الوفاء باحتياجات هذه المصانع ولا نوعيته تصلح للتشغيل على الماكينات المستوردة ، ولهذا اتجه أصحاب هذه المصانع إلى استيراد الورق وكل مستلزمات التغليف من الخارج . . حتى القطاع العام كان يستورده . . وتأتي التعريفة الجديدة وترتفع معها الرسوم الجمركية على كل مستلزمات التغليف بنسب تتراوح من ٣٠٪ إلى ٧٥٪ . . حتى الأوراق التي تأتي مطبوعة على الجاهز من الخارج بأسماء وبيانات المنتجات المحلية . . ارتفعت الرسوم الجمركية عليها . . .

رغم أنه من المستحيل استخدامها إلا لأغراض التصنيع ، وليس للتجارة .

إن أحد أصحاب مصانع الحلوى يؤكد أنه حاول الحصول على ورق مصري للتغليف من أكبر شركتين للقطاع العام . . اما الشركة الأولى فقد اعتذرت عن عدم التعاقد . . لعدم كفاية إنتاجها . . وأما الشركة الثانية فقد أرسلت خطابا للرد على الطلب . . هذا الخطاب يصلح لأن يكون نكتة مصرية . . دمها خفيف جدا .

فالخطاب اشتمل على تعديلات للمواصفات المطلوبة بطريقة لا يمكن معها استخدامها للتغليف على الآلات المتطورة لهذا المصنع . . بل إن الفائدة الوحيدة لهذا الورق بعد تعديل المواصفات المطلوبة هي أنه يصلح للاحراق فقط . . والغريب أن الشركة أعلنت بصراحة في خطابها أنها غير قادرة على توريد كل الكمية المطلوبة . . وأنها ستقوم . . في حالة الموافقة بتوريد نصف الكمية فقط .

ومن الغريب أن المشرع عند وضعه للتعريفة الجديدة قد أبقى الرسوم كما هي - ٣٠٪ - بالنسبة للورق غير المقطع تقطيعا خاصا . . بينما ارتفعت هذه الرسوم على الورق المقطع من ٤٠ إلى ٧٥٪ ! . . مع أن الفرق هنا ليس في نوعية الورق ، إنما في مساحته . . وهنا نتساءل : هل يحمي المشرع نوعية معينة أو يحمي المساحة ؟ . . إن المفروض أن الورق المقطع تقطيعا خاصا لا يستخدم إلا في أغراض التصنيع . . أما الورق العادي فهو الذي يمكن استخدامه لأغراض التجارة . . وهو الأولى ، إذا كان هذا ضروريا ، برفع رسومه الجمركية . . ثم ما هو ذنب أصحاب الماكينات التي لا تعمل إلا في وجود نوعية من الورق مقطعة بمواصفات خاصة ؟ . .

إن هذا معناه أن الذين قاموا بوضع هذه الرسوم كانوا غائبي الذهن عن كل هذه النقاط الفنية . .

إن ما يؤكد هذا هو الاجتماع الذي دار بين أحد كبار المسئولين عن قطاع الصناعة وأصحاب المصانع . . فعندما عرضوا على المسئول نوعية الورق المستورد لمقارنة المنتج المحلي ، وتأكيد استحالة استخدامه على الماكينات المستوردة ، استعان هذا المسئول بأحد الفنيين المسئولين ، لسؤاله عن إمكانية تصنيع هذا الورق المستورد محليا ، وكانت الإجابة التي اغاظ بها كل الموجودين هي : نعم يا فندم ، ممكن طبعا . ثم يتضح بعد ذلك أن هذا الغبي لا يعرف حتى أسماء أنواع ولا صفات هذا الورق المستورد !

نفس الشيء بالنسبة للمواد العطرية التي تستخدم مكسبات للرائحة والطعم . . والتكهة . . والتي يطلق عليها اسم « اسنسات » . . إن من النادر أن يخلو أية صناعة للحلوى أو أية صناعة غذائية . . من هذه المواد . . ارتفع أيضا البند الجمركي الخاص بها من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ .

أيضا ارتفعت الرسوم الجمركية بنفس الزيادة على المادة الماضغة التي تدخل في صناعة اللبان . . رغم أن هذا « اللبان » في منتهى الأهمية للكبار والصغار ! . . فهو بشهادة الأطباء يعمل كفرشاة للأسنان لتنظيف الفم . .

أما بالنسبة للجلوكوز ، فعلى الرغم من أنه معفى منذ عام من تاريخ صدور التعريفة الجديدة من أي رسوم جمركية فإنه بعد ذلك لن تنخفض الرسوم الجمركية عليه إلا بنسبة ١٠٪ . . أي من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ رغم أن هذا الجلوكوز من المواد الأساسية التي تدخل في معظم صناعات الحلوى والصناعات الغذائية . ورغم أن الدولة تشجع استيراده ليحل محل السكر . . فهل العبرة في الثمالة كافية لهذا التشجيع ؟ ! . . إن المطلوب فعلا هو إعادة النظر في بنود التعريفة الجمركية الجديدة ، ولكن ليس هذا هو كل المطلوب . . وليست هذه هي كل مشاكل الذين يصنعون قطعة الحلوى ! . .

٥٧ طنا مع إيقاف التنفيذ !

إن من أهم المشاكل التي تواجه أصحاب مصانع الحلوى في مصر . . مشكلة توفير السكر اللازم لعمليات التصنيع . . وهذه المشكلة بالذات يجب أن تنال عناية المسئولين لأن استمرارها يعني توقف هذه المصانع عن الإنتاج . . وهذه المشكلة بدأت عندما تم تقدير الحصص المقررة لكل مصنع . . إن أحد المسئولين بوزارة التموين قد اعترف بهذا ، عندما أعلن أن التقدير العشوائي لهذه المقررات تم بطريقة غير سليمة . . والنتيجة أن بعض المصانع المنتجة فعلا تحس بالنقص الشديد لهذه المادة الأساسية ، والبعض الآخر تزيد احتياجاته منها فيبيعها في السوق . . ورغم أن المسئولين يعرفون جيدا أبعاد هذه المشكلة فإنهم لم يبذلوا الجهد لحلها . . مثال ذلك أحد مصانع الحلوى الشهيرة الذي قدرت له حصة من السكر في عام ١٩٧٣ مقدارها ١٠ أطنان شهريا . . وعندما بدأ هذا المصنع يزيد من إنتاجه ، وبعمل على تطويره ، بدأت مشكلة السكر تفرض نفسها . . وتهدده بالتوقف . . ولجأ أصحاب المصنع إلى مصلحة الرقابة الصناعية في عام ١٩٧٨ لتعديل الحصة المقررة . . وفعلا تم تعديلها من ١٠ أطنان إلى ٥٧ طنا . . وعندما ذهب أصحاب المصنع إلى وزارة التموين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف المقررات الجديدة فوجئوا بامتناع الوزارة عن تسليمهم هذه المقررات . . حتى الآن . . إن كثيرا من هذه المصانع قد بدأ في تحويل إنتاجه

كافة إلى الإنتاج الآلي الذي لا تمسه يد ، للوصول إلى وفرة الإنتاج المطلوبة وجودته . . وتوافر الشروط الصحية اللازمة حفاظا على صحة أطفالنا . . وهي في سبيل تحقيق هذا الهدف تحملت أعباء الاقتراض من البنوك . . حتى وصلت جملة الفوائد والعمولات والمصاريف إلى آلاف الجنيهات ، غير الملايين الأخرى الواجب سدادها أقساط قروض . فمن أين تسدد هذه المصانع هذه الأرقام إذا لم يكن من إنتاجها ؟ وكيف تنتج . . والمادة الأساسية تنقصها ؟ ! .

ولمصلحة من هذا ؟ . . لمصلحة الحكومة التي تحصل حاليا من هذه المصانع على آلاف الجنيهات ضرائب وتأمينات اجتماعية بعد أن كانت تحصل منها على مئات من الجنيهات في السنوات الماضية ؟ . . كل هذا يحدث رغم أن المسئولين يعلمون تماما العلم أن مادة السكر من المواد الاستراتيجية التي يصعب على أي مصنع للحلوى استيرادها من الخارج . . ومن المفيد أن نذكر أن كثيرين من أصحاب مصانع الحلوى مستعدون للحصول على السكر بأسعار أعلى من الأسعار الحالية بشرط توافر الكميات التي يطلبونها ، إن هذا مقابل التخفيض الذي حققته التعريفة الجديدة بالنسبة لمادة الجلوكوز . .

إن القضية تتلخص في أن صناعة قطعة الحلوى أصبحت مهددة بالتوقف نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاجها . . ونتيجة النقص الشديد في مواردها الأساسية . .

- فهل يبقى كل هذا البناء ؟ .
- هل تتوقف مصانع الحلوى عن الانتاج ؟
- هل يتم تسريح آلاف العمال الذين يعملون في هذا القطاع ؟ . . وما هو مصيرهم ؟ .
- هل يحرم الطفل المصري من قطعة الحلوى التي هي متعته الوحيدة في غياب وسائل التسلية التي يتمتع بها كل أطفال العالم ؟ .
- هل ترتفع الأسعار ؟ . .
- هل نشجع الإنتاج الوطني ، أو نتركه فريسة للمنافسة الأجنبية ؟ .
- هل نحن نتجه فعلا إلى الأسلوب العلمي لحل مشاكلنا الاقتصادية على ضوء الحقيقة العلمية التي تؤكد أن الحل الوحيد هو زيادة الإنتاج الوطني ؟ . .
- إن السؤال الحقيقي الذي يجب أن نوجهه إلى كل مسئول هو : هل نحن فعلا نقدم الحماية الكافية للصناعة المحلية أو أننا نضعفها وتجردها وتجردها من هذه الحماية ، التي تتلخص في مجرد توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار معقولة ؟

إن أهم دليل على صحة الشكوى من التعريفة الجديدة أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية قد طلب من الجهات المختلفة ابداء الرأي في التعريفة الجديدة . . إن هذا في نفس الوقت دليل على وعي الرجل ، وتفهمه لطبيعة المشكلة . . ولعل هذا يشجع على تنظيم لقاء بينه وبين أصحاب المشكلة . . لبحثها وإيجاد الحلول المناسبة لها . .

إن المطلوب من كل المسئولين ، وعلى رأسهم محمد نبوي إسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ، والمهندس أحمد عز الدين هلال نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ، والمهندس محمد طه وزير الصناعة والثروة المعدنية ، وأحمد نوح وزير التموين . . أن يشتركوا جميعا في وضع الصيغة المناسبة لحل مشاكل القطاع الخاص . . حتى يمكن وضع كل النقاط فوق كل الحروف ! .